

على مدى عقود التاريخ الوطني المعاصر كانت الوحدة اليمنية هدفاً لتحقيق الأمن والاستقرار والمتقدم الاجتماعي وصدون الكرامة الوطنية لشعبنا اليمني وإرادة طوعيه مخلصه لنيل تلك الغايات عملنا لقيام الوحدة في الثاني والعشرين من مايو 1990م بين دولتي اليمن ولترسيخها في حياة المجتمع ومن أجل معالجة المشاكل العميقة التي كان يعيشها في كل المجالات، وعملاً بروح أهداف الثورة اليمنية وانسجاماً مع حركة التطورات العالمية المعاصرة اعتمدنا الديمقراطية والإصلاح أساساً لإعادة صياغة النظام القديم لشطري البلاد وبناء الدولة اليمنية الموحدة .

ومنذ اليوم الأول وخلال سنوات الوحدة ، بذلت المحاولات المتواصلة والجهود الوطنية الخيرة والحوارات المستمرة ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق في الواقع ، وعلى العكس وبأفعال منسقة ولاإفشال عمليات التحول الديمقراطي وتكريس النظام الديكتاتوري العسكري ، وبسيطرة أجهزة الجمهورية العربية اليمنية أعيق تنفيذ اتفاقيات الوحدة ، وجرى تخريب الحياة السياسية بأكملها ، وتدهورت معيشة الناس وأمنهم واستقرارهم وانهار نظام الإدارة بالكامل ، وتفشيت مظاهر المحسوبية والفساد وتحولت ملكية وموارد مؤسسات الدولة إلى أيدي العناصر المتنفذة في النظام مما أدى إلى تراكم العجز في الميزانية العامة ومعها نسبة التضخم وارتفاع الأسعار ، وتدنى إلى الحضيض مستوى الخدمات الاجتماعية للشعب .

وبصورة موازية ارتفعت أعمال القمع والإرهاب السياسي في البلاد وطالت قادة الدولة وكوادرها من ممثلي الحزب الاشتراكي اليمني والشخصيات الوطنية المعارضة وتم بصورة منتظمة تخريب المؤسسات العسكرية والمدنية التي جاء بها الحزب الاشتراكي إلى دولة الوحدة وأصبحت جزءاً منها وتلك الواقعة في جنوب البلاد بصورة خاصة ، وتعطيل صلاحيات واختصاصات كل كوادرها وممثليها في قيادات وهيئات الدولة وأوقفت بصورة تامة كل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات الجنوبية على وجه الخصوص ، وبذلك فقدت الدولة وظائفها وأصبحت عاجزة عن تأدية مهامها الدستورية على صعيد الوطن كله .

ومن أجل إيقاف ذلك التدهور المريع في حياة الدولة والمجتمع بذل الحزب الاشتراكي ومعه كل الوطنيين الخيرين كل الجهود والمحاولات من خلال الحوار المتواصل مع رئيس الدولة وقيادات المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وتوقيع العديد من الاتفاقيات معهم لمعالجة مشاكل البلاد، ومبادرة الحزب الدعوة لقيام الائتلاف الحكومي حرصاً على الوحدة الوطنية وإشراك ممثلي مختلف القوى السياسية في السلطة وتوسيع الحوار السياسي لتحقيق الوفاق الوطني وتوقيع وثيقة العهد والاتفاق، واعتماد شرعية الإجماع الوطني، إلا أن تلك المحاولات جمعياً باءت بالفشل بسبب الإصرار المتعمد والتخريب المنتظم لتلك الجهود من قبل رئيس الدولة وبطانته الفردية المتنفذة والتي تصاعدت بصورة مذهلة بتوسيع نطاق البطش والعمليات العسكرية الإرهابية والتي طالت كذلك كل رعايا الدول الأجنبية وسفاراتها بهدف الضغط عليها وابتزاز مواقفها، والتلويح بتعريض مصالحها للخطر، والإمعان بدعم التيارات الأصولية المتطرفة، وتوسيع نفوذها في مؤسسات الدولة المختلفة، ورعاية البلاد المخارجية بنوع من المخادعة وعدم المصداقية والمتاجرة الرخيصة.

ومنذ بداية هذا العام اتسعت عمليات التمهيد لإدخال البلاد في أتون حرب أهلية مدمرة ، والتي توجت بإقدام رئيس الدولة شخصياً بإعلان الحرب على الجميع في خطابه الشهير بميدان السبعين في السابع والعشرين من أبريل ( نيسان ) الماضي ، والذي دعى فيه إلى إقامة المحاكم الميدانية لكل معارضيه من الحزب الاشتراكي ولجنة الحوار الوطني وكل القوى السياسية اليمنية ، وهو الخطاب الذي أعقبه بساعات قليلة الهجوم الواسع على اللواء الثالث في عمران من الوحدات الجنوبية التي انتقلت إلى الشمال عند قيام الوحدة ، تلاه الهجوم على لواء باصهيب في محافظة ذمار الشمالية ، وقبلها كان قد جرى تصفية اللواء الخامس في حرف سفيان .

وفي الرابع من مايو ( أيار ) الجاري بدأت حرب الإبادة الشاملة على كل المحافظات الجنوبية والشرقية التي كانت تتكون منها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الدولة الشريكة بإقامة دولة الوحدة ، تبعها إعلان حالة الطوارئ

**في البلاد , وإقالة كبار المسؤولين من  
المقياديين الجنوبيين في رئاسة الدولة  
والحكومة .**

**ومع ما شكلته هذه الحرب وتلك الإجراءات  
والمقرارات من خرق كامل للدستور  
والمشرعية فإن القيادة في صنعاء تواصل هذه  
الحرب بعناد جنوني وضرب الأهداف المدنية  
وتدمير القرى و منازل المواطنين وقتل  
النساء والأطفال ونهب الممتلكات وهدم  
الأعراض وترفض بصورة متغطرسة ذداءات  
القوى السياسية والاجتماعية اليمنية وقادة  
الدول العربية والأجنبية بوقف إطلاق النار  
والعودة للحوار وبذلك تتحمل أسرة بيت  
الأحمر وحلفائها المسؤولية التاريخية  
بإحراق أوامر الأخوة ومقومات الوحدة**

وفرض الانفصال على الواقع استكمالاً  
لإعاقتها السابقة في إنجاز وحدة البلاد التي  
ضلت مشطرة فعلاً رغم إعلان وحدتها حيث  
بقي النظام الإداري والقضائي والعملية  
والجيش والموانئ وشركات الطيران مجزأة  
كما كانت عليه قبل الوحدة ولم تكن  
الوحدة قائمة إلا بصيغة العلم والنشيد  
الوطني ليس إلا.  
وفي سلوك قادة صنعاء ضلت عقليات  
الماضي وإرث التخلف التاريخي هو  
السائد وطغت على ممارستهم سياسة  
الانتقام والإلحاق والاحتواء ونزعات  
التصفية الدموية والاستئثار بالسلطة  
وفي الواقع يعتمد حكام صنعاء على

**فلسفة بالية وعقيمة للحكم تقوم على  
منظومة متكاملة من مبادئ إدارة  
السلطة وضمونها اعتبار قيام مؤسسات  
للدولة انتقاساً من سلطة الرئيس القوة  
العسكرية أساساً للسيطرة والقمع  
الدموي والإفساد أسلوباً لكبح المعارضة  
واحتوائها والفتن بين القبائل وسيلة من  
أشغالهم والمتخلف طريقة لفرض التبعية  
وتكريس التقسيم الاجتماعي المتخلف  
لمراتب تشكل كل منها أعلى من الآخر  
بين الفخيزة والقبيلة والطائفة والإقليم  
فيما يرسخ الحق التاريخي لسلطة  
مناطقية متخلفة مما أفقد الناس حق  
المواطنة المتساوية وفي هذا السلم**

المراتبى وجد أبناء المناطق الجنوبية  
والشرقية أنفسهم مواطنين من الدرجة  
الرابعة .  
واستناداً إلى كل تلك المعاناة  
والامتهان والتمزيق الفعلي للمجتمع  
والوطن وانطلاقاً من المسؤو وليات  
الديستورية في الدفاع عن حقوق  
المواطنين في الدوائر الانتخابية التي  
منحت أصواتها لنا يعلن ذواب الشعب  
في الكتلة البرلمانية للمحافظات  
الجنوبية والشرقية وممثلون  
للأحزاب السياسية والقوى  
والشخصيات الاجتماعية وروح

# وثيقة العهد و الاتفاق المقررة من قبل الإجماع الوطني قيام جمهورية اليمن الديمقراطية على الأسس و المبادئ التالية :

## المادة 1 - نعلن عن قيام دولة

### مستقلة ذات سيادة تسمى

### جمهورية اليمن الديمقراطية

### وعاصمتها عدن وهي جزء من الأمة

### العربية والإسلامية .

## المادة 2 - تظل الوحدة اليمنية

### هدفاً أساسياً تسعى الدولة بفضل

### التحالفات الوطنية الواسعة



وتعزيز الوحدة الوطنية إلى

إعادة الوحدة اليمنية على أسس

ديمقراطية وسلمية.

المادة 3- الإسلام دين الدولة

والمشريعة الإسلامية المصدر

الرئيسي للتشريع.

المادة 4- يقوم النظام

السياسي على أساس التعددية

السياسية والحزبية.

المادة 55- يعتبر دستور

الجمهورية اليمنية هو

دستور دولة جمهورية

اليمن الديمقراطية .

المادة 6- تعتبر وثيقة

المعهد و الاتفاق أساس قيام

وبناء الدولة اليمنية

الديمقراطية ونظامها

السياسي والاقتصادي .

المادة 7- الالتزام بمواثيق

المحاضرة العربية والأمم  
المتحدة والإعلان العالمي  
لحقوق الإنسان وقواعد  
المقانون الدولي المعترف  
بها وكذا الالتزام بكافة  
الاتفاقيات والمعاهدات  
الإقليمية والدولية  
والمحافظ ورعاية مصالح

كل الدول والمشاركات

المعاملة في نطاق الدولة .

المادة 8- الالتزام بسياسة

حسن الحوار وتعزيز

أواصر الأخوة

والمصداقة مع كافة

الدول الشقيقة

والمصديقة وبخاصة

المدول المحاوره وعدم

المتدخل في الشؤون

الداخلية.

المادة 9- قيام نظام

الدولة على أساس

اللامركزية الإدارية في

اعتبارها أساس تنظيم

العلاقات الديمقراطية

# بين مكونات الدولة .

## المادة 10 - حماية

### المحريات العامة

### واحترام حقوق

### الإنسان وحرية الرأي

### والمعمل والمصحافة

### وفقاً للأسس

# الديمقراطية

ومنطلقاتها السلامية.

المادة 11- إن السياسة

الاقتصادية تقوم

على أسس حرية

النشاط الاقتصادي

وآلية السوق الحر

# وبما يؤمن المرعاية

# والموازنة بين جميع

# المصالح.

# المادة 12- إجراء

# انتخابات عامة

# نيابية ومحلية خلال

# عام من إعلان هذه



الوثيقة و ذلك على

أساس التعددية

السياسية و الحزبية.

المادة 13- تشكل

جمعية مؤقتة

للإتقاء الوطني"

# 111 " عضواً و ذلك

## على المنحو التالي :

### أ- أعضاء مجلس

### المنواب الممثلون

### للدوائر الانتخابية

### في المحافظيات

# المحنوية

## والمشرقية.

### ب- ممثلون عن

#### الأحزاب

#### والتنظيمات

#### السياسية.

ج- شخصيات

وطنية

واجتماعية

ودينية.

المادة 14- تتولى

الجمعية

# المؤقتة المهام

## التالية :

### أ- اختيار رئيس

### للجمعية.

### ب- اختيار

رئيس و أعضاء

مجلس الرئاسة

ليقوم بمهام

رئاسة الدولة.

ج- اختيار

# حكومة مؤقتة.

## د- إعداد

## الديستور الدائم

## لجمهورية

اليمن

الديمقراطية

وفقاً لوثيقة

المعهد و الاتفاق.

هـ- إعداد قانون



# المحكم المحلي

:

و- إعداد القانون

الانتخابات.

ز- الإعداد

**لأجراء**

**الانتخابات**

**النيابية**

**والمحلية**

**ووفقاً لما جاء**

**في المادة 12**

**من الوثيقة.**

**ح- المقدم**

**بكافة المهام**

**والتشريعة**

**إلى حين**

**انتخاب**

**مجلس**

**المنواب**

**المحدد.**

**ويناء على**

**ذلك تدعو**

**جمهورية**

**اليمن**

**الديمقراطية**

# كافة الدول

# المشقيقة

# والمصدقية

# بالماعتراف

بِدْوَ لَتَّهَآ

وَ ذَلِكُ وَفَقًا

لِلتَّشْرِيعَاتِ

المدو لية و كلنا



**ثَقَّةٌ وَأَمَلٌ**

**بِإِن هَذِهِ**

**الْمَدْوَلِ سَتَقْدِرُ**

**مَوْقِفِ هَذِهِ**

المدولة

وقدادانتها

المتى اتسمت

دوما

**بالحكمة**

**المتعقل**

**والتروي**

**والتمسك**

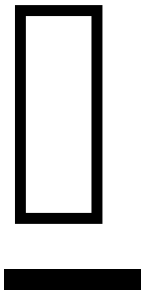
**بالديمقراط**

**ية والمحرييات**

**المعاملة**

**وحقوق**

# المدائن



بتاريخ 21 / 5 /

1994 م